دور بعثة الاتحاد الاوروبي في مراقبة الانتخابات البرلمانية في العراق ٢٠٢١

إعداد : م. م. قمر ثامر صبري (باحثة في العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية)

جميع الحقوق محفوظة لمركز رواق بغداد للسياسات العامة ©2022

مركز تفكير يُقدم رُؤى وافكار ودراسات وبحوث للنخب والمختصين ومتخذي القرار. تصدر عنه مجلة "الرواق" والتي تعنى بالتركيز على عنوانٍ واحدٍ وتستكتب فيه خيرة الباحثين والكتاب والمختصين. يعمل على تيسير المعرفة لغير المختصين لزيادة وعي وثقافة الجمهور بعيداً عن الاعلام غير المبتني على اساس علمي. يعمل الرواق على ترجمة مقالات وبحوث مهمة ومختارة عن اللغات الانكليزية والفارسية والتركية والفرنسية، لتكون بين يدي الباحث العراقي.

ينطلق المركز في اعماله ونتاجه من اهمية التركيز على العمل المعرفي بدلاً عن الايديولوجيا والخلفيات النظرية المشحونة او المتطرفة. يؤمن الرواق باهمية الانفتاح على الكتل السياسية والنخب المعرفية في ايصال افكاره وتصوراته ورؤاه في بناء الدولة والمؤسسات العراقية.

يطمح الرواق بان يكون نتاجه اضافةً لفهم الواقع العراقي دون تشنج واحكام مسبقة. كما يعمل الرواق على طباعة ونشر بحوث ودراسات الراغبين بعد فحصها وتدقيقها على اساس علمي، وهي لا تعبر بالضرورة عن متبنياته، فالرواق محكوم بالاطر النظرية والعلمية وحسب.

يرحب رواق بغداد بجميع الرؤى والافكار والحلول التي تطرح من قبل اصحاب الاختصاص من الباحثين والمفكرين والكتاب.

www.rewaqbaghdad.org

Legal Note:

Publishing this material has been funded by Rewaq Baghdad Center of Public Policy however, the views expressed in this document do not reflect the Center's official policies nor its opinions.

تم تمويل نشر هذه المادة من قبل مركز رواق بغداد للسياسات العامة. لكن الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس سياسات المركز الرسمية ولا آراءه.

ان الانتخابات الديمقراطية هي تعبير عن السيادة، وهي ملك لشعب الدولة، وان هدف الانتخابات الديمقراطية هو انهاء التنافس السلمي على السلطة السياسية داخل الدولة، وبالتالي فهي أساسية للحفاظ على السلام والاستقرار، على الصعيد الوطني بدأت في تشرين الاول عام ٢٠١٩ موجة احتجاجات شعبية في جميع انحاء البلاد، وقد امتاز التظاهر ضد الفساد واداء الحكومة العراقية ونقص الخدمات بالسلمية الكاملة الا ان القوات المسلحة خارج اطار الدولة واجهت المتظاهرين بالعنف المفرط والقمع بالرصاص الحي، واسفر عن ذلك قتل المئات من المتظاهرين واصابة عدد كبير منهم، ادت احتجاجات تشرين الى استقالة عادل عبد المهدي رئيس وزراء العراق آنذاك وتعيين مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء الذي قرر بعد توليه المنصب اجراء انتخابات مبكرة في حزيران ٢٠٢١ اي قبل عام واحد من موعدها المقرر استجابة للمطالب الجماهيرية وقد اجلت الى نهاية شهر تشرين الأول، ولكون هذه الانتخابات تعتبر انتخابات احد مقررات مجلس النواب لتشكيل حكومة جديدة تقرر مصير المرحلة المقبلة و حرجة بالنسبة للوضع السياسي بعد اعطاء وعود للمتظاهرين بتلبية المطالب، تقرر استقطاب بعثة من الاتحاد الاوروبي لمراقبة اداء الانتخابات البرلمانية ٢٠٢١، وجاءت البعثة بمجموعة من الملاحظات اثناء دورها الرقابي على الانتخابات وعدد من التوصيات سنتطرق اليها فيما يلي:

إدارة الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٢١

اجريت الانتخابات البرلمانية العراقية فعلياً في ١٠ تشرين الاول عام ٢٠٢١ في ظل النظام الانتخابي الجديد استجابةً لمطالب احتجاجات تشرين الشعبية، من الناحية الفنية تميزت الانتخابات بالتنافسية والإدارة الجيدة وكان تصويت الناخبين سلمياً ومنظماً وعبروا الناخبين عن ارادتهم بحرية مطلقة، أما من ناحية الاطار القانوني والنظام الانتخابي فإن الدستور العراقي يكفل الحقوق والحريات الاساسية اللازمة لإجراء انتخابات شفافة نزيهة، وان النظام الانتخابي الذي تبناه مجلس النواب المنتهية ولايته هو (نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل)*.

وفي إطار تثقيف وتوعية الناخبين بالعملية الانتخابية والمرشحين كانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولة عن ذلك، ولكن اشار جميع اصحاب الشأن الى عدم وجود برنامج انتخابي قوي مؤثر لتوعية الناخبين،

* نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل: هو نظام انتخابي يستخدم في الدوائر الانتخابية التي تمتلك أكثر من مقعد واحد، حيث يقوم الناخب بمنح صوت واحد لمرشح واحد ضمن الدائرة الانتخابية، ثم يتم ملئ المقاعد بالمرشحين الذين حصلوا على أعلى عدد من الأصوات، فإذا كان لدائرة انتخابية ثلاث مقاعد، يتم منح هذه المقاعد للمرشحين الثلاث الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات.

وفيما يخص ادارة الانتخابات من الجانب الاعلامي وهو جانب مهم لتغطية مثل هكذا حدث، فإن المشهد الاعلامي العراقي لا يزال منقسماً بعمق عبر التوجهات الطائفية والعرقية، مع قلة وسائل الاعلام المستقلة.

وقد سجل التقرير بعد اجراء عملية الانتخاب قرابة الخمسة وعشرون مليون ناخباً بحسب تصريح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بعد إعلان النتائج حصلت الكتلة الصدرية اعلى الاصوات، وتم تسجيل الكتلة باعتبارها الكيان السياسي الأكبر، فيما خسر تحالف الفتح وتحالف قوى الدولة معظم مقاعدهما، كما قدم المرشحون المرتبطون بتقدم وتشرين أداءً قوياً بحصولهم على عدد كبير من الأصوات، ومن جانب آخر فأن القوى الخاسرة رفضت قبول نتائج الانتخابات وقامت بدعم خيم الاحتجاج لجمهورهم في مواقع مختلفة من البلاد، وان نشر النتائج افتقر إلى الشفافية، حيث تم نشر النتائج على مستوى الدوائر الانتخابية مع عدد الأصوات لكل مرشح، ولكن بدون ذكر الانتماء (الحزب أو الائتلاف أو مستقل)، على موقع المفوضية العليا للانتخابات، لم تتح النتائج التفصيلية على مستوى محطات الاقتراع والإحصاءات المفصلة لعدد أوراق الاقتراع الصحيحة والباطلة على مستوى الدائرة الانتخابية، وكانت النتائج الوحيدة التي نشرت على مستوى محطات الاقتراع على الموقع الإلكتروني هي النتائج المتعلقة بـ ٦,٨١٣ محطة اقتراع معزولة[١].

ان نتائج الانتخابات قوبلت بعدم القبول من قبل الكتل الخاسرة وتم نعتها بأنها انتخابات مزورة وغير نزيهة ويعد هذا الموقف معرقلا لعملية تشكيل الحكومة، ولكن رغم ذلك تم تقييم الاداء العام لإدارة المفوضية على مستوى محافظات العراق بشكل ايجابي.

دور بعثة الاتحاد الاوروبي في انتخابات العراق عام ٢٠٢١، رصد الاخفاقات واهم التوصيات:

بدايةً يجب التطرق الى تعريف بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الاوروبي ليتسنى لنا فهم دورها في مراقبة الانتخابات العراقية، بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الاوروبي:- هي بعثة غير مسلحة يديرها الاتحاد الاوروبي في جورجيا تم وضع تصور للبعثة في ايلول ٢٠٠٨ بعد اتفاق وقف إطلاق النار بوساطة الاتحاد الأوروبي والذي أنهى الحرب الروسية الجورجية، تضم البعثة حوالي ٢٠٠ مراقب من مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتعمل بميزانية سنوية تبلغ حوالي ١٨ مليون يورو يقع مقرها الرئيسي في تبليسي [٢].

([1]) تقرير صادر عن بعثة الاتحاد الاوروبي، بعثة مراقبة الانتخابات البرلمانية في العراق ٢٠٢١، تشرين الاول ٢٠٢١، ص٧.

([2]) بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الاوروبي، بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي في جورجيا - ويكيبيديا (wikipedia.org).

عززت انتخابات العراق ببعثة المراقبة التابعة للاتحاد الاوروبي بدعوة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، جاءت البعثة قبل يوم ١٠ تشرين الاول (يوم الانتخاب) بفترة وجيزة وهي اول بعثة لمراقبة الانتخاب في العراق، مكونة من وفد متخصص ضم سبعة اعضاء من البرلمان الاوروبي بالإضافة الى ٥٧ مراقباً من البعثات الدبلوماسية للدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي معتمدة في العراق وكذلك من كندا والنرويج، وفي اليوم الانتخابي ضمت البعثة مجموع ١٠١ مراقباً من ٢٢ دولة عضو في الاتحاد الاوروبي وكندا والنرويج.

لقد انصب عمل البعثة على مراقبة وتقييم العملية الانتخابية وليس الاشراف عليها مع الالتزام بالتعهدات الدولية والقوانين العراقية، وقد التزمت البعثة (بمبادئ المراقبة الدولية للانتخابات)*، مع تأكيد رئيسة البعثة (فيولا فون كرامون) في مؤتمر صحفي لها و قالت "أننا سنشارك بمراقبة الانتخابات وليس التدخل بها وان السبب الاساس من حضور البعثة الى العراق هو منح الثقة الى الناخب العراقي واكدت على ان البعثة لن تتدخل أو تؤثر على العملية الانتخابية وانما ستقوم بتحليل مستقر وشامل فقط".

وفي اثناء قيام البعثة بدورها الرقابي للانتخابات تم رصد بعض الحالات التي ذكرتها رئيسة راصدي البعثة يمكن تلخصيها بما يأتي[٣]:

١- ان الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠٢١ كانت الاضعف بتأريخ انتخابات العراق وذلك بسبب الاقبال المنخفض للناخبين، حيث بلغت نسبة التصويت ٤١٪.
٢- يوم الانتخاب كان هادئاً ومستقراً وآمناً، جميع الناخبين كانوا يصوتون بحرية.
٣- احياناً سرية التصويت لم تكن آمنة بما يكفي والقياسات البايومترية لم تنفذ جيداً وان بعض المصوتين كانوا يقترعون دون العودة الى بصمة الابهام، وهذه تعتبر عقبات تركت دون تنظيم.
٤- لم يتم اتباع إجراءات العّد بشكل روتيني منتظم.
٥- حركة تشرين نوعا ما قاطعت الانتخابات وان مطالب الاحتجاجات فرضت اطر قانونية جديدة، وقد تم احترام ذلك بشدة.

* مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات: ان إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين يؤسس الأساس لمراقبة دولية موثوقة للانتخابات من قبل بعثة المراقبة، وتم تطوير الإعلان من خلال عملية لسنوات متعددة شارك فيها أكثر من ٢٠ منظمة حكومية دولية وغير حكومية دولية معنية بمراقبة الانتخابات في جميع أنحاء العالم، تم الاحتفال بهذا الإعلان في الأمم المتحدة في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥، وصادق عليه ٥٥ منظمة دولية وحكومية دولية، تشارك في عملية تحسين المراقبة الدولية للانتخابات.

[٣] مؤسسة عراقنا للثقافة والاعلام، بعثة الاتحاد الاوروبي، انتخابات تشرين تاريخية، ٢٠٢١، متاح على الرابط: بعثة الاتحاد الأوروبي: انتخابات تشرين تاريخية – عراقنا (iraqna-iq.com).

٦- حاولت بعض الكتل استخدام المال السياسي للتأثير على ناخبيها وان المعلومات المهمة كانت متوفرة فقط باللغة العربية عبر موقع المفوضية الإلكتروني دون الكردية، مشيرة إلى أن "حرية الاعلام لم تكن مضمونة بالكامل في الحملات الانتخابية".

٧- أن "هناك حالات تهديد للمرشحين والناخبين خاصةً في اقليم كردستان، والكوتا لم تمثل بشكل فعال للأقليات.

٨- تمثيل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة لا يتفق تماماً مع معايير القانون الانتخابي.

بناءً على ما تقدم، اقترحت بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوربي ٢٣ توصية لتحسين الانتخابات في العراق، نورد ادناه أهم هذه التوصيات [4] :

١- رفع القيود غير المعقولة على الحق في الترشيح، في أمور عدة، منها المستوى التعليمي وجميع متطلبات الانتماء السياسي وخفض السن المسموح للترشيح.

٢- وضع قيود على التبرعات، بما في ذلك العينية، وعلى الانفاق الانتخابي لتعزيز الشفافية والمساءلة في التمويل السياسي، منها الإعلان السياسي عبر الإنترنت، ويجب تزويد الرقابة بالموارد المناسبة وتحديدها، مع إنفاذ إداري قوي وسلطات عقابية قادرة على ضمان نشر جميع تقارير تمويل الأحزاب السياسية في الوقت المناسب.

٣- تعريف مفاهيم وإجراءات المدح والذم والتشهير وإلغاء تجريمها بما يتماشى مع الالتزامات الدولية.

٤- اعتماد قانون شامل لحماية البيانات وآلية إشراف واضحة لضمان حق المواطنين في خصوصية بياناتهم الشخصية، والحماية من التتبع الشامل للأفراد وأنشطتهم عبر الإنترنت، وكذلك حجب المعلومات غير المرغوب فيها، بما في ذلك الدعاية السياسية.

٥- تحديد مواعيد نهائية واختصاصات واضحة في القانون حول كل مرحلة متميزة من تسوية النزاعات الانتخابية، يجب أن تسمح المواعيد النهائية لشكاوى اليوم الانتخابي التي قد تؤثر على نتائج الانتخابات بالحل قبل إعلان النتائج.

٦- زيادة الشفافية وثقة الجمهور في العملية الانتخابية من خلال نشر النتائج التدريجية أثناء عملية الفرز ونشر النتائج الأولية والنهائية موزعة حسب محطات الاقتراع.

---

(4) تقرير صادر عن بعثة الاتحاد الاوروبي، بمصدر سبق ذكره، ص٨.

Rewaq Baghdad

الخلاصة، ان الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠٢١ جاءت بناءً على ارادة شعبية بحتة ضمن نظام انتخابي جديد يتمتع بكافة الصلاحيات القانونية التي يخولها الدستور، وان اجراء الانتخابات الديمقراطية هو تعبير عن رغبة الشعب في تغيير الوضع السياسي العام نحو الافضل، وبما ان العلاقات بين العراق والاتحاد الاوروبي تستند الى اتفاقيات المساعدة والتعاون، تمت دعوة بعثة الاتحاد الأوروبي من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لمراقبة اداء الانتخابات وهذا ان دل على شيء فهو يدل على حرص الحكومة العراقية لتلافي الثغرات والاخفاقات اضافة الى تعزيز ثقة المواطن العراقي بشفافية الانتخابات ونزاهتها، وكذلك يدل على رغبة الاتحاد الاوروبي بمساعدة العراق في ظل الظروف الراهنة ويجدر التأكيد على ان دور البعثة كان دوراً رقابياً فقط خالٍ من اي تدخل و لا يمس سيادة الدولة ونزاهة الانتخابات بأي شيء، وقد رصدت البعثة بعض الاخفاقات خلال اداء الانتخابات واعطت تقريراً عنها واوصت بمجوعة توصيات للحكومة العراقية، كما ذكر اعلاه.